بيـــان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة
تلقيـه
المستشار/ تهاني الناصر

أمام
اللجنة السادسة
الدورة الرابعة والسبعون

البند (109): التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
الثلاثاء 8 أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لسيادتكم ولأعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم لإدارة أعمال لجنتنا خلال هذه الدورة، واثقون بقدراتكم ومتمنين لكم التوفيق، ونؤكد لكم على استعداد وفدنا للتعاون معكم لإنجاح أعمالنا، كما نود ان نشكر معالي الأمين العام على تقريره المعروض أمامنا حول التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي الواردة في الوثيقة A/74/151، المتضمن أفضل الممارسات والمساهمات التي قامت بها الدول الأعضاء في هذا المجال.

كما تؤيد بلادي البيانات الصادرة عن كل من المملكة العربية السعودية ممثلة عن منظمة التعاون الإسلامي والجمهورية الإسلامية الإيرانية ممثلة عن حركة عدم الانحياز.

سيدي الرئيس،

ما زال الإرهاب يشكّل خطراً جسيماً في كثير من أنحاء العالم مع تهديده المباشر للسلم والأمن الدوليين، لذلك فإن دولة الكويت تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ومهما كانت دوافعه فهو عمل إجرامي لا يُبَرر، ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ومكافحة الإرهاب تستدعي تعبئة جميع الجهود الدولية لمواجهة هذه الآفة الإجرامية باتخاذ تدابير رامية لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب، ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره وذلك بالقضاء على الفقر، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد والتعايش السلمي ونبذ التطرف والعنف وكراهية الأجانب واحترام الأديان ورموزها ومقدساتها.

سيدي الرئيس،

يشهد العالم في الآونة الأخيرة سلسلة من الأعمال الإرهابية والتخريبية، وقد كان لمنطقة الخليج العربي هذا العام نصيب من تلك الأعمال التي هددت حرية الملاحة وعرضت انسيابية أمدادات الطاقة إلى الخطر، كما أن الصراعات التي تشهدها المنطقة العربية سواء في فلسطين المحتلة أو سوريا أو اليمن أو ليبيا لتعد بمثابة صراعات ترهب المدنيين العزل وتعد انتهاكاً سافراً للعهود والمواثيق الدولية ولحقوق الإنسان، كما أننا لن ننسى ما عانت به منطقتنا في السنوات الأخيرة الماضية من عمليات تخريبية قامت بها جماعات إرهابية على رأسها تنظيم داعش الإرهابي الذي اتخذ من الإسلام ستاراً لعملياته الإرهابية، مما يدعو المجتمع الدولي لتكثيف الجهود لمحاربة هذا الخطر الحقيقي بجميع أشكاله وصوره والعمل على تجفيف منابعه والقضاء على مصادر تمويله والعمل على تفعيل الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب.

سيدي الرئيس،

ان دولة الكويت وفي إطار مساهمتها الفاعلة في إطار الأمم المتحدة مع كافة الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب، ففي إطار الجمعية العامة، فقد قامت بلادي خلال الدورة 73 للجمعية العامة برعاية القرار رقم A/RES/73/285 المعنون مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف القائم على أساس الدين أو المعتقد، الذي يدين الحدث الإرهابي الذي شهدته نيوزيلندا بتاريخ 15 مارس 2019، والمساهمة بفعالية في الآلية الدولية المحايدة المستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في سوريا منذ مارس 2011 (IIIM)، وفي إطار عضوية بلادي في مجلس الأمن فقد دعمت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والمتمثلة في القرار 2462 المعني بمنع وقمع تمويل الإرهاب، والقرار 2482 المعني بالعلاقة بين الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب، هذا فضلاً عن دعم الجهود التي يقوم بها مجلس الأمن من خلال فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لمحاسبة داعش (UNITAD)

وفي الإطار الوطني تقوم بلادي بالعديد من الجهود سواء داخل دولة الكويت أو خارجها، من خلال إقامة عدد من ورش العمل المتخصصة في دولة الكويت والمعنية في استهداف تمويل الإرهاب ودور المجتمع في تأهيل المقاتلين الأجانب ونشر التوعية بين الشباب ودور الأسرة في نبذ العنف والتطرف، والمشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية وورش العمل في كل من المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية، هذا علاوة على حرص بلادي الالتزام بجميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

في الختام،

أود أن أجدّد مواقف دولة الكويت الثابتة في رفض كافة صور الإرهاب والتطرّف، مهما كانت أسبابه ودوافعه، والتشديد على الدعم الكامل لجميع الجهود الدولية في مكافحة ووقف التهديدات الإرهابية التي تواجه العالم، وتعزيز جهود بلادي دوليا وإقليمياً وطنياً في دعم مكافحة الإرهاب.

وشكراً سيدي الرئيس،